النظم السياسية و إشكالية الشرعية في النظام الإقليمي الخليجي

Political Systems and the problem of legitimacy in the Gulf regional system

حشوف يسين *

جامعة بشار، الجزائر، hachouf.yacine@univ-bechar.dz

تاريخ الإرسال:2022/02/25* تاريخ القبول:2022/05/19* تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

على العكس من البناء الاجتماعي المشترك وما يكشف عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي داخل النظام الإقليمي الخليجي، فإن هذا النظام يعاني تدني درجة التماسك السياسي، وهذا يظهر بوضوح ليس فقط في خصائص نظم الحكم والنخب بل أيضا خصائص المجتمع والدولة وفي الإديولوجيات السياسية والنخب الحاكمة والفاعلة لكل دولة، وعليه تسعى هته الدراسة للبحث في التحديات السياسية داخل هذا النظام و البحث كذلك في طبيعة انظمة الحكم و اشكالية شرعية الحكم.

الكلمات المفتاحية: الشرعية،المشروعية،توريث الحكم،النخب،الديمقراطية.

Abstract:

In contrast to the common social construction and what reveals a high degree of social cohesion within the Gulf regional system, this system suffers from a low degree of political cohesion. state, and accordingly this study seeks to examine the political challenges within this system, and also research the nature of government systems and the problematic of the .legitimacy of government

Keywords:

legitimacy, succession of governance, elites, democracy

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

على العكس من البناء الاجتماعي المشترك وما يكشف عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي داخل النظام الإقليمي الخليجي، فإن هذا النظام يعاني تدني درجة التماسك السياسي، وهذا يظهر بوضوح ليس فقط في خصائص نظم الحكم والنخب بل أيضا خصائص المجتمع والدولة وفي الإديولوجيات السياسية والنخب الحاكمة والفاعلة لكل دولة.

تعاني كل الكيانات السياسية أعضاء النظام الإقليمي الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة، ضعف التماسك بين المجتمع والدولة، أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كحقيقة جغرافية – سياسية. فكل دولة ترى أن لها امتدادات جغرافية في أراضي دول أو دولة أخرى، وهذا معناه عدم تطابق الدولة بحدودها الجغرافية مع ما تمثله من أمة ومن شعب.

الآثار السلبية لهذه الحالة لا تقتصر فقط على غلبة الصراعات الحدودية على التفاعلات والعلاقات داخل النظام، بل تمتد إلى الولاء السياسي، فهناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي معين، ومدى تطابق هذا الكيان مع متطلبات المجتمع، أو على الأقل مع تطلعات الفئات المؤثرة سياسيا فيه لشكل هذا الكيان وحدوده(غسان،1987،ص27).

بشكل عام يمكن القول أن حدود الدول الثماني في أعضاء النظام الخليجي حدود مصطنعة وغير طبيعية، والأكثر من ذلك أنها من صنع قوى استعمارية.

النتائج السلبية لهذا الترسيم الذي فرضته القوى الإستعمارية للحدود تتجاوز نطاق المنازعات والصراعات الحدودية إلى مشاكل أخرى لا تقل خطورة، أبرزها مشكلتان:

الأولى: شيوع ظاهرة عدم الإستقرار السياسي داخل بعض الدول أعضاء النظام نتيجة عدم التطابق بين المجتمع والدولة، حيث تشعر بعض القوى أو الأقليات العرقية أو الطائفية بعدم الإنسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها وتطرح مطالب إنفصالية. أو تطالب الإنضمام إلى دولة أخرى مجاورة: حالة الأقلية الكردية في العراق وإيران، وحالة الأقلية العربية في إقليم عربستان في إيران وإنعكاساتها على الأولويات السياسية للبلدين(Christine,1984,pp200-201).

الثانية: إختلال التوازن بين الدول أعضاء النظام، فقد إنتهى ترسيم الحدود في إقليم الخليج إلى ظهور ثلاث قوى إقليمية كبرى هي إيران والعراق والعربية السعودية، ودولتين صغيرتين هما عمان والإمارات العربية المتحدة، وثلاث دول صغرى هي الكويت وقطر والبحرين(آلان غريش،1991،ص124).

وقد ترافقت مع الإختلال في توازن القوى ونتائجه السلبية خلل في البيئة الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية في الدول الخمس، وبدرجة ما العربية السعودية مقارنة بالعراق وإيران، بسبب حداثة الدول والمؤسسات وإفتقاد المقومات الأساسية ببلورة تلك البيئة في الدول الست.

نهدف من خلال هته الدراسة إلى تحليل خصائص النظم السياسية في دول النظام الاقليمي الخليجي من خلال الاجابة على الاشكالية التالية:

ماهي مميزات وخصائص النظم السياسية لدول النظام الاقليمي الخليجي؟.

فرضيات الدراسة:

أنظمة الحكم في النظام الاقليمي الخليجي تفتقد للشرعية.

أنظمة حكم غير متماسكة و غير متجانسة.

لنخب دوركبير في اعطاء مشروعية لانظمة الحكم.

قسمنا الدراسة الى ثلاث محاور:

التحديات السياسية لانظمة الحكم في النظام الاقليمي الخليجي.

إشكالية توريث الحكم.

التحول الديمقراطي و العولمة:مدى التأثير.

1. التحديات السياسية لأنظمة الحكم في النظام الاقليمي الخليجي:

1.1. النظم السياسية: المميزات والخصائص:

يكستب تحليل خصائص النظم السياسية في الدول أعضاء النظام الإقليمي أهمية كبيرة لسببين رئيسيين: أولهما أن أنماط العلاقات بين هذه الدول (تعاون- تنافس- صراع) تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى ودرجة التجانس في خصائص هذه النظم، فإذا كان اللاتجانس يزيد من إمكانيات الصراع، فإن التجانس ليس شرطا في كل الحالات لتأمين علاقات تعاونية، ففي بعض الحالات تكون العلاقات الصراعية أكثر بروزا بين الدول الأكثر تجانسا أيديولوجيا، وبخاصة في الحالة العربية(أحمد يوسف،1988)، وثانيهما أن نوع خصائص النظم السياسية يلعب دورا أساسيا في تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية للدول أعضاء النظام الإقليمي، فقد خلص العديد من الدراسات العلمية إلى أنه كلما زادت درجة ديمقراطية النظام السياسي، تراجعت ميوله العدوانية، وكان أكثر ميلا إلى تغليب الاعتبارات السلمية في علاقاته مع الدول الأخرى وأقل ميلا إلى إستعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء إلى العنف بصفة عامة.

إن عملية صنع السياسة الخارجية في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي تتسم بثلاث سمات:

- أولهما: العلانية والشفافية.
- ثانيتها: وجود المحاسبة السياسية والدستورية.
- ثالثتها: السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية تتسم بالإستقرار والإستمرار وعدم تعرضها لهزات عنيفة ذلك أنها لا ترتبط بشخص واحد.

لذلك لا يكفي التعرف على حدود التجانس بين النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي للإلمام بتأثير هذا التجانس من عدمه في العلاقات والتفاعلات داخل النظام، بل ينبغي التعرض لخصائص النظم السياسية في هذه الدول لمعرفة إبتعادها عن خصائص الحكم الديمقراطي أو إقترابها منه.

فلوهلة الأولى يمكن للمرء أن يتأكد من وجود درجة عالية من التجانس بين خصائص نظم الحكم في الدول الست أعضاء مجلس التعاون فهي نظم حكم ملكية وراثية، قائمة على عدد من الأسر الحاكمة وأشبه بكونها

مؤسسة عائلية، ويمكن أيضا أن يتصور وجود درجة عالية من عدم التجانس بين نظم الحكم في هذه الدول الست والنظام الحاكم في إيران (العهد الإمبراطوري والعهد الجمهوري)، والنظام الجمهوري الحاكم في العراق، لكن التحليل الدقيق لمضمون وجوهر النظم الحاكمة في الدول الثماني يكشف عن وجود من التطابق والتجانس فيما بينها (مع قدر من التمايز بالنسبة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران)، فالمصدر الأساسي لشرعية هذه النظم هو " القبيلة السياسية"، وأداتها في الحكم هي " الدولة التسلطية " أيا كان شكل الحكم ملكيا أو جمهوريا.

ويمكن من خلال التشريعات النظرية تقسيم أشكال الحكم الدستورية في الدول الخليجية الست إلى شكلين رئيسيين: الأول عن طريق ما أخذ به دستور الكويت والبحرين، وهو إشراك المجتمع في التشريع عن طريق ممثليه المنتخبين، والثاني إستخراج رأي غير ملزم من مجموعة مختارة عينهم أساسا من بينهم السلطة المطلقة، مع تقييد كبير في حرية اختيار الموضوعات التي تطرح للمناقشة(الرميحي،1984،ص25)، فهي مجالس إستشارية في الدرجة الأولى وليس لها دور ملحوظ في عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

ولكي تكتمل عناصر حكم الدولة التسلطية في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، مثلها مثل العراق وإيران (في عهد الشاه)، فإن الأسر الحاكمة لا تحتكر السلطة فقط، بل وتحتكر الثروة أيضا.

والعنصر الحاسم في تأكيد هذا الأمر هو نظرة الأسر الحاكمة إلى الدخل النفطي، هل تعتبره دخلا وطنيا لعامة السكان، أم دخلا خاصا للحاكم وأفراد أسرته، تلك هي القضية.

وهكذا يتأكد وجود قدر كبير من التجانس في خصائص النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي (بإستثناء إيران في حكم الجمهورية الإسلامية)، وهذا تجانس سلبي في تأثير في أنماط التفاعلات في النظام، نظرا لأنه تجانس ضمن خصائص الدولة التسلطية، وليس على قاعدة الحكم الديمقراطي، ومن ثم تكون الظروف غير مواتية لقيام علاقات تعاون وتكامل بين الدول (الأعضاء) لأن مثل هذه العلاقات تتعارض مع النزعة الإحتكارية للثورة والسلطة المستأثرة بالنظم الحاكمة، وتدفع نحو تغليب التفاعلات التنافسية والصراعية.

علاوة على ذلك فإن غياب الحكم الديمقراطي بمعنى وجود المنافسة الحزبية التعددية ودورية الإنتخابات العامة وتداول السلطة بالأسلوب الديمقراطي، يجعل عملية صنع السياسة في دول النظام تتسم بالشخصانية وبهيمنة شخص رئيس الدولة عليها.

2.1. دور الإديولوجيات الحاكمة في عملية التماسك:

تتوقف تفاعلات النظم الإقليمية بدرجة كبيرة على درجة من التوافق أو التجانس الإيديولوجي بين دول الأعضاء. فكلما كان النظام يحضى بدرجة عالية من التوافق الإديولوجي، كان ذلك تثبيتا وتقوية للتماسك السياسي داخل النظام، وتشجيعا للإنخراط في علاقات تعاونية وتكاملية. أما إذا كانت درجة التجانس الإديولوجي منخفضة، فإن التماسك السياسي للنظام يصبح ضعيفا نتيجة الصراعات والإنقسامات الإيديولوجية التي تعرقل أي ميول تعاونية أو تكاملية، وعادة ما يحدث تحول في التفاعلات والعلاقات بين الدول أعضاء النظام الإقليمي مع حدوث تغيير في درجة التجانس الاديولوجي، فعلاقات التعاون تتحول إلى علاقات صراع في حالة تراجع درجة التجانس الإديولوجي على نحو ما حدث بين إيران والعراق.

وعلى مدى عقدي السبعينات والثمانينات شهد النظام الإقليمي الخليجي إنقساما إيدولوجيا على مستويين:

المستوى الأول: الإنقسام الاديولوجي بين القومية والإسلام وعلى الرغم من أن النظام الإيراني في عهده الإمبراطوري قد رفع شعار القومية الفارسية(العيدروس،1985،ص566)، فإن المواجهة التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي طيلة عقد السبعينيات، كانت بين الايدولوجيا القومية العربية بمفهومها البعثي والإسلام بمفهومه

السياسي التقليدي الذي تعتنقه العربية السعودية(محمود ربيع،1979،ص98)، ويضع شعار الوحدة الإسلامية في مواجهة الوحدة العربية.

المستوى الثاني: الإنقسام الإديولوجي بين الإسلام الثوري الإيراني والإسلام التقليدي السعودي عقب اندلاع الثورة في إيران عام 1978، وتأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، فقد تراجع خطر دعوة القومية العربية السعودية والعراق والدول الخليجية الأخرى لهذا الخطر الثوري الإيراني حدث التقارب السعودي – العراقي، خصوصا أن البعث العراقي كان قد أجرى مراجعة لموقفه التقليدي من دعوة الوحدة العربية، وأعلن عن إقراره بوجود " الدولة القطرية " وبضرورة التعاون مع الدول العربية وجعل الوحدة هدفا إستراتيجيا يعمل العرب من أجله دون تعريض الدول العربية القائمة لتهديد دعوة " الوحدة الشاملة".

هذا الإنقسام الإيديولوجي لعب دورا رئيسيا في مجمل التفاعلات التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي منذ نشأته، ومازال هذا الانقسام يمثل أحد المحددات الرئيسية التي تحكم تفاعلات النظام في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

كما أن تطور العلاقات في النظام الإقليمي الخليجي يرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات المحتملة في الإديولوجيات الحاكمة في إيران، إحتمالات الصراع بين تيار التشدد الذي يسعى إلى تصدير الثورة وإسقاط النظم الحاكمة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الإقليم، وتيار الإعتدال الذي يدعو إلى تغليب المصالح الوطنية وإقامة علاقات تعاون وصداقة مع الدول العربية الخليجية.

وهكذا يمكن القول أن التماسك السياسي الهش بين دول النظام الخليجي لعب دورا رئيسيا في سياسة نشوء وتبديل التحالفات داخل النظام وإشاعة مناخ من التنافس والصراع.

3.1. الشرعية السياسية:مشاكل المشروعية

واجهت دول النظام الإقليمي الخليجي، ولكن بدرجات وأشكال متفاوتة، مشاكل وضغوطا سياسية طيلة عقدي السبعينات والثمانينات رافضة حكم الدولة التسلطية وإحتكار السلطة والثروة الوطنية من جانب فئة محدودة، سواء كانت هذه الفئة عائلة أو حزبا أو نخبة بيروقراطية – عسكرية، ومطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة شرعية الحكم لتكون تعبيرا عن أوسع القطاعات الشعبية.

وإبتداء من منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها النفسية والاقتصادية والسياسية، أخذت المشاكل والإضطرابات السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي أبعادا أوسع وأشمل للعديد من الأسباب أهمها:

(1)- الخلل الذي أصاب النسيج الإجتماعي والناتج من التحول السريع من إقتصاد البداوة، وهو أساس نظام الحكم القبلي، إلى التحديث الإقتصادي المرتبط بالرأسمالية العالمية، فتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي وتكثيف الدعوة للمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، ترجع في جزء كبير منها إلى التناقض بين التمسك من جانب العائلات والقوى السياسية الحاكمة بالمحافظة على نظام حكم تقليدي يقوم على أساس قبلي، ويرتكز على الإسلام، أو يقوم على أساس حكم أوتوقراطي أو شمولي يحتكر السلطة، وبين متطلبات سرعة التحديث الإقتصادي والإجتماعي ومخرجات تلك العملية التحديثية الواسعة التي شهدتها مجتمعات الدول الخليجية(zalmay,1995,p109). بعبارة أخرى، فان التناقض بين " الجهود السياسي " وسرعة التحول الإقتصادي والإجتماعي أدت إلى نشأة العديد من التوترات التي أثرت بوضوح في أمن تلك الدول، سواء أمنها السياسي أو الأمن العام.

لقد إستجدت في السنوات الأخيرة بعض العوامل التي أخذت تخلخل التوازن الدقيق بين التقاليد القبلية، والنفوذ الديني، وسلطة العائلة، وبالطبع ثروة النفط، ومن بين هذه العوامل: الثورة الحديثة العهد، وإنتشار المراكز المدنية، وزيادة وزن الطبقة الوسطى، وتزايد أعداد المتعلمين والنخبة التكنوقراطية وتحديث الجيش، وتزايد أعداد الخبراء الأجانب، ثم طبقة الأمراء والشيوخ في دول مجلس التعاون الست التي إتسعت دائرتها وزادت ثرواتهم وإنتشارهم في دوائر السلطة كافة.

هذه العناصر الجديدة بدأت تشكل تحديا للتقاليد السياسية في تلك الدول التي أخذت تواجه بضغط قوى من جانب إزدواجيات متعددة ناشئة: التقليدية مقابل التحديث، والقبلية مقابل التمدن، والصرامة الإجتماعية الدينية (بخاصة بالنسبة للمذهب الوهابي في العربية السعودية وقطر) مقابل حركية علمانية، وأوتوقراطية عائلية مقابل المشاركة في الحكم، وقوانين عرقية ذات مسلك قبلي (حالة العربية السعودية) مقابل قانون دستوري مكتوب، مما يجعل إستمرارية النظام السياسي في تلك الدول في تلك الدول رهنا بتسوية هذه الإزدواجيات.

(2)- إختلال شروط العقد الإجتماعي بين الدول ورعاياها من مواطني هذه الدول بسبب إضطرار الدولة إلى التراجع عن صيغة " دولة الرفاهية " بسبب تراجع العائدات النفطية وزيادة، بل ضخامة، الإنفاق العسكري الذي رافق حرب الخليج الثانية والإتفاقيات الأمنية الجديدة وبرامج التسليح الباهظة الثمن.

(3) - تآكل مقومات الشرعية، فإذا كانت شرعية الحكم في أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي، وبالتحديد في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، قائمة على ركيزتي الحكم القبلي والإسلام، إضافة إلى ثروة النفط التي عوضتها من دعم ورعاية سلطة الحماية البريطانية في مرحلة ما قبل الإستقلال، فإن هاتين الركيزتين تواجهان تحديات حقيقية، لا تقل عن التحديات التي تواجه ركيزة النفط، من شأنها إفقادهما قدرا كبيرا من قوتهما وتماسكهما، الأمر الذي يعرض النظم الحاكمة في هذه الدول إلى تحديات حقيقية تهدد مستقبلهما.

وأبرز تحدي يواجه تماسك الأسر الحاكمة هو إحتمالات ظهور أزمة حول " الخلافة السياسية"، فمثل هذه الأزمة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقليمي، ولاسيما إذا ما أفضت نتائجها إلى قيام صراع مفتوح داخل الأسرة الحاكمة، وأدى إلى ظهور تحالفات معينة بين بعض أفراد هذه الأسر والقوى السياسية الأخرى. فتطور من هذا القبيل يمكن أن يمهد الطريق لحدوث تغييرات أكثر إثارة بما في ذلك توسيع دائرة الصراع وقيام نظم حكم جديدة تختلف عن النظم القائمة الآن(zalmay, p110).

هذه المخاوف تجد ما يغذيها من الناحية الفعلية من خلافات وصراعات داخل بعض أجنحة الأسر الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة للعربية السعودية وقطر.

هكذا فإن المشاكل والتوترات المثارة داخل دول النظام الخليجي حول القضايا المتعلقة بالشرعية والديمقراطية، تمثل تحديات وتهديدات قوية للإستقرار داخل هذه الدول، ويمكن أن يضاء متد تأثيرها داخل الدول الأخرى في النظام، وهي بهذا المعنى تعمل كمحدد شديد الأهمية في التفاعلات التي تحدث داخل النظام وأنماط العلاقات بين دول الأعضاء

وتكتسب التوترات والصراعات أهميتها كمصدر لتهديد الأمن والأستقرار في النظام الأقليمي الخليجي من منظورين: الأول إن الدولة التي تواجه مثل هذه الإضطرابات يمكن أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية. المنظور الثاني أن التوترات والصراعات الداخلية في إحدى الدول يمكن أن تمتد وتتسع رقعة تأثيرها إلى دول أخرى في الإقليم، وهكذا يستمر ويتأكد الترابط بين عدم الإستقرار الداخلي وعدم الإستقرار الإقليمي.

2. إشكالية توريث الحكم:

1.2. الحكم الوراثي:

يحكم جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي الست أنظمة وراثية، أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسر، هي وحدها صاحبة الحق النهائي في إتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرف في ثروات المجتمع. ولو كانت هذه الممارسات للأسر الحاكمة تجاوزا للقوانين والدساتير، لكان الأمر أقل خطورة، ولكنها في الحقيقة ممارسات تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان.

لأن هذه الدساتير تقنن هذا التمييز للأسر الحاكمة مقارنة ببقية أبناء المنطقة، بإستثناء الدستور الكويتي الذي يقيد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة، حيث انه ينص في مادته السادسة من الباب الأول على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه، المبين بهذا الدستور"(دستور الكويت،ص07).

أما بقية الدساتير الخليجية فهي شبيهة إلى حد كبير في نصوصها بالنظام الأساسي السعودي الذي ينص في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة الخامسة في الباب الثاني على أن: " نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي"، وأن " يكون الحكم في أبناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء"، مع تغييب كامل لبقية أبناء المجتمع السعودي عن ممارسة العملية السياسية التي هي حق أساسي لهم، بالتالي فان أي إصلاح مستقبلي في هذه البلدان يتطلب البدء من مواد دساتير المنطقة لإيجاد صيغة فيها توحيد واضح للمواطنة في هذه البلدان لذلك فعلى الرغم من حصول بعض المشاركة الشعبية لهذا البلدان منذ بداية السبعينيات، إلا أن هذه المشاركة مازالت شكلية وتخضع لسقوف مختلفة تصنعها الأسر الحاكمة، مما يجعل غالبية هذه الشعوب تعيش في ظل مواطنة منقوصة، تزداد أو تنقص تبعا لقرب المواطن أو بعده من أجندة الأسر الحاكمة. هذه الطبيعة الإستبدادية لهذه الحكومات تجعلها غير شورية، بالمعنى الإلزامي للشورى، وهي ليست كذلك قبلية بمفهوم الندية والعدالة والتدافع بين القبائل، وأخيرا هي حكومات ظلت تتعرض للرفض ومحاولة التغيير من قبل الشعوب، وإن تفاوتت درجات هذا الرفض.

إن النظام الوراثي في بلدان المجلس الست أفرز رؤيتين فيما يتعلق بالتنمية في منطقة الخليج، فالأسر الحاكمة ترى أن بقاءها في السلطة وحريتها في إستخدام ثروات هذه المجتمعات، والتحكم في الوظائف والقرارات المهمة هو الهدف الأول وغيره من الأهداف تابعة له، بينما ترى الشعوب أن هذا الإحتكار الذي تمارسه الأسر الحاكمة على السلطة والثروة فيه إنتقاص حقوقها الأساسية كشريكة في هذه البلدان، وهو لا يتعارض فقط مع ثوابت الدين ومعطيات العصر، وإنما هو كذلك مصادم حتى لروح النظام القبلي الذي كان سائدا قبل ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة.

ولاشك في أن هذه الازدواجية في المواطنة ووجود أسر لها إمتيازات خاصة، يعتبر من أهم المعوقات للمسار التنموي، والأكثر من ذلك تعتبر هذه الإشكالية هي أهم الإشكاليات التنموية والأمنية في منطقة الخليج، وإذا لم تتم معالجة هذا الإختلال في علاقة الأسر الحاكمة بشعوب المنطقة، فإنها ستشهد مزيدا من الإخفاقات التنموية والتراجعات الأمنية.

وحسب المستشرق برنارد لويس الذي يؤكد أن جوهر الحكم في الإسلام يتمثل في كلمة " العدل " ويضيف قائلا: ان الحاكم الذي يتصف بالعدل، حسب المصادر الأساسية في الإسلام، لابد أن يتوفر فيه شرطان: الأول لابد من أن يحصل على السلطة بالحق، والثاني يجب أن يمارس هذه السلطة على أساس عادل، أي أنه لا يكون غاصبا للسلطة، أو مستبدا بها، على الرغم من أن هذا ما حصل فعلا في فترات طويلة من تاريخ المسلمين، كما

يقول ويؤكد لويس في سياق حديثه عن نظام الحكم في الإسلام، قائلا أنه ليس هناك أدنى شك من أن المساواة بين المؤمنين هي من المبادئ الأساسية في الإسلام منذ نشأته في القرن السابع ميلادي(Bernard,2005,p37).

وينفي برنارد لويس المقولة التي يروجها بعض الغربيين بأن العرب لديهم طبيعة إستبدادية، ويسبقون كذلك بسبب دينهم، ويضيف قائلا: إن أبرز ما يجده المحلل في الفكر السياسي الإسلامي الغني هو أن الحكم في الإسلام له ثلاثة ضوابط رئيسية شبيهة بالديمقراطية إلى حد ما، وهي " البيعة" التي تعطي للحاكم الشرعية و" الإجماع" الذي يحتم المشاركة في القرار، وأخيرا " القيود" على سلطة الحاكم المتمثلة بثوابت الشريعة(Bernard,2010,p136).

وفي نفس السياق، يقول محمد عابد الجابري أن بيعة المسلمين في فجر الإسلام كانت دائما مشروطة ونتيجة لمشاورات، ابتداء من بيعة العقبة الأولى، ومرورا ببيعة العقبة الثانية، وإنتهاء بمبايعة كل من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم وأرضائهم)، وكان الجابري يقول إن الطاعة في تلك الفترة كانت مشروطة بالشورى، خاصة فيما لا نص فيه، كما أن الديمقراطيات الغربية اليوم مشروطة بإرادة الشعب إذا صح لنا صياغتها هكذا، أما الطاعة التي سادت فيما بعد فترة الخلافة الراشدة حتى وقتنا الحاضر، فهي في رأي الجابري، طاعة غير مشروطة، وهي أقرب إلى الطاعة الكسروية- نسبة إلى كسرى الفرس – وهي طاعة لم يعرفها العرب قبل الإسلام ولا في فترة الخلافة الراشدة(الجابري،2001،ص225).

إن النظم الحالية، هي عبارة عن إختزال للنظام القبلي في أسرة واحدة، أعتمدت في فترة ما على بقية الأسر والقبائل ماليا وأمنيا، لتكوين إمارتها، ومع ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة، تخلت هذه الأسر الحاكمة عن بقية القبائل ماليا وأمنيا. وهذا أصبحت تستفرد بالثروة و القرار.

هذا الإختلال الذي حصل في موازين القوى بين أبناء المنطقة والأسر الحاكمة يؤكده الباحث الخليجي علي خليفة الكواري بقوله: " وقد أدت تلك التغيرات، بشكل عام، إلى إنتقال نظم الحكم تدريجيا في دول المنطقة من التحالف القبلي التقليدي، حيث يسود التحالف القبلي، ويكون الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة، وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات، ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام المنطقة، كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولا، والنفط فيما بعد، وقد أدت هذه التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية، بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة"(الكواري،2002،ص55).

لذا فإن التهميش التدريجي الذي تعرضت له كافة شرائح المجتمعات الخليجية من قبل الأسر الحاكمة قد أثار كثيرا من الإعتراضات والرفض والتحركات من قبل أبناء المنطقة في القرن العشرين، خاصة في العشرينيات والثلاثينيات منه(الرميحي،1975،ص29)، وقد تفاوت التعبير عن المطالبة بالحقوق السياسية بين المطالبة السلمية وتأسيس الإتحادات العمالية وحركات التحرير الوطني، وحتى المحاولات الانقلابية. ولا شك في أن هذه الضغوط والمدافعة أدتا إلى حصول بعض صور المشاركة على مستوى المجالس البلدية والمجالس الشورية وغيرها ولكن أغلب هذه التجارب لم يكتب لها الإستمرار لأسباب إقليمية وعالمية.

على الرغم من أن فترة ما بعد الاستقلال في أغلب هذه البلدان قد شهدت كتابة دساتير تنص على ضرورة تحقيق المشاركة وحفظ حقوق المواطنين، إلا أن هذه النصوص لم تكن إلا تكديسا لسلطات الأسر الحاكمة، كما أنها ظلت حبرا على ورق حتى يومنا هذا، وتم إجهاض الإيجابي فيها بتجارب ديكورية لا تحقق الحد الأدنى من مشاركة شعوب المنطقة في تسيير مجتمعاتهم، هذا باستثناء تجربة الكويت النسبية(الكواري،ص56).

2.2. مسؤولية النخب:

أدى إكتشاف النفط في بلدان الخليج إلى حدوث إختلال كبير في علاقة الحكومات بشعوب المنطقة، فالحكومات رأت في إيرادات النفط، ومعها الحماية الأجنبية، فرصة للتنصل من أي التزام سياسي تجاه شعوبها، وهكذا بدأت موازين القوى تميل إلى كفة الحكومات، وأصبحت طبقة التجار، ومعهم العلماء وبقية مكونات المجتمع المدني في مرتبة الموظفين لدى الحكومات التي أصبحت تستخدم الريع النفطي لترغيبهم في الولاء والقبول بإنفرادها بالسلطة، وترهيبهم من مغبة المعارضة بأي شكل من الأشكال(m.davidson,2005,p08)، هذه الهيمنة للأسر الحاكمة على مقدرات شعوب المنطقة تحققت بعدة طرق وآليات، منها مأسسة هذه الأسر أي تحويلها إلى مؤسسات تجمع أهم أعضائها وتوزع بينهم أهم المناصب في هذه البلدان مع شيء من الإتفاق على آلية لتوارث السلطة والقرار في أيدي أبناء هذه الأسر، أي إن القرارات الإستراتيجية في هذه البلدان أصبحت تتخذ بين أبناء الأسر الحاكمة وحدهم بمعزل عن بقية شرائح هذه المجتمعات الخليجية، وإن كانت درجة إبعاد المواطنين عن عملية القرار هي أقل بعض الشيء في الكويت.

وتشير جيل كريستال، باحثة غربية متخصصة ببلدان المنطقة، إلى أن هذه الأسر كانت في السابق كبقية الأسر في هذه المجتمعات، وكان بعض أفرادها يقوم ببعض المهام الإدارية والإجتماعية عندما كانت بريطانيا في حاجة إلى ممثلين محليين، فتكون لدى هذه الأسر بعض النفوذ السياسي الذي ما لبث أن إتسع بسبب إكتشاف النفط وإستحواذ هذه الأسر عليه بمساعدة بريطانيا، وهكذا أخذت هذه الأسر بمزج مكونات القوة السياسية والإقتصادية لتميز نفسها من بقية أبناء المنطقة، فبدأت كما تقول الكاتبة تقتطع مخصصات من موازنات الحكومات من دون بقية أبناء المجتمع، وأصبحت لها الأولوية في المناصب الحكومية، وإمتد نفوذها إلى النشاط الإقتصادي الخاص، وأصبحت تشعر تدريجيا وكأنها فئة فوق القانون(Jill Crystal,2001,p261)، ولم تكتف هذه الأسر بمأسسة نفسها، أي بجعل نفسها كيانا مستقلا ومختلفا عن بقية شرائح المجتمعات الخليجية، ولكنها حرصت كذلك على حماية هذا النفوذ بمحاولة إضعاف المجتمع المدني بشتى وسائل الترغيب والترهيب.

وفي الكويت إستطاعت طبقة التجار القديمة بوعيها السياسي ونفوذها في فترة ماقبل النفط أن تحافظ على نفوذها المتناقص في ظل الحقبة النفطية، وأن تبقى وإن كان في ظل معطيات جديدة وموازين قوى مختلفة كذلك (Jil Crystal, p266l)، أما في البحرين وعمان والإمارات وقطر والسعودية فقد إستطاعت الحكومات أن تنشئ طبقة جديدة من التجار، مستغلة الخلافات الإثنية أو الطائفية أو المناطقية من أجل دمج هذه الفئة في دائرة السلطة، ونتيجة لذلك أصبحت غالبية طبقة التجار في هذه البلدان متداخلة مع القيادات السياسية والإدارية تداخلا يتصف بكثير من الفساد والمحسوبية وخدمة المصالح الشخصية.

ولم يسلم العلماء الذين كانت إستقلاليتهم عن الحكام بمثابة صمام الأمان لحماية الشعوب من كافة أشكال الظلم من سياسات الإحتواء التي تعرضت لها طبقة التجار، ولنضرب عن ذلك مثالا واحدا، وإن كانت عملية احتواء العلماء وتسخير فتاواهم لأغراض السياسة هي مسألة قديمة، فعندما توفي مفتي السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف في عام 1969، وكان رجلا مستقلا، ولم يكن موظفا لدى الحكومة السعودية، بقي منصبه شاغرا لفترة تقدر بربع قرن، لأن الملك فيصل لم يكن راغبا في مجيء شخص بإستقلالية الشيخ بن إبراهيم، والتطورات اللاحقة تؤكد ذلك. ففي العام 1970، أنشأ الملك فيصل وزارة للعدل يرأسها أحد العلماء وكان هذا يعني أن هذا الشيخ وموظفي وزارته أصبحوا تابعين لرئيس الوزراء وهو عادة أعضاء الأسرة الحاكمة، وبذلك فلم يعد العلماء في السعودية يتمتعون بالإستقلالية.

وجاءت أحداث لاحقة، منها دخول القوات الأمريكية إلى السعودية خلال فترة إحتلال العراق للكويت، ومنها التفاوض مع إسرائيل، ومنها الحرب على العراق، ومنها أحداث غزة ولبنان، وقد أكدت كلها أن علماء أرض الحرمين لم تعد لهم إستقلالية تجعلهم منارا للأجيال الصاعدة.

وبعد إحتواء التجار والعلماء في فترة ما بعد النفط، جاء دور المثقفين الذين تحول الجهاز الإداري المتضخم بسبب الإيرادات النفطية إلى مصيدة لهم، فقد انحصرت غالبية فرص العمل في هذه البلدان في القطاع العام بمؤسساته المتنوعة، خاصة في ظل تفوق هذا القطاع على القطاع الخاص في الأجور والتأمينات وسهولة ظروف العمل، أما بقية أفراد المجتمع فقد تم شراء كسوتهم بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم، وبدعم كثير من السلع والخدمات الأساسية، التي يحتاجون إليها كالوقود والهواتف والمواد الغذائية وغيرها.

فضلا عن إيجاد مؤسسات الأسر الحاكمة ككيانات مستقلة عن المجتمع، وإحتواء دور التجار والعلماء والمثقفين، وإستغلال حاجات العامة إلى المسكن والمأكل، لجأت حكومات المنطقة إلى آلية ثالثة لإضعاف المجتمع المدني، وهي مد سلطتها الى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كالأندية والهيئات الخيرية والنقابات، وحصر نشاطاتها في مجالات تنسجم مع توجهات هذه الحكومات، ومنعها من التعبير عن هموم أعضائها والمطالبة بحقوقهم(النجار،2018،ص79)، وهكذا أصبحت الهيئات الخيرية هي كذلك أما تابعة لهذه الحكومات كتبعية التجار والعلماء والمثقفين أو أصبحت مقيدة.

3. التحول الديمقراطي و العولمة: مدى التأثير:

1.3. التحول الديمقراطي:

يرى بعض المثقفين أن الديمقراطية الشاملة الآن بمضامينها الثلاثة، السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عن هذه المضامين من مفاهيم مثل التعددية الحزبية والانتخابات الحرة، والمشاركة في الحكم ومراقبته، واحترام حقوق الإنسان(بطرس،1993،ص141)، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، واقتصاد السوق، أصبحت مطلبا ملحا من مطالب قوى النظام الدولي الجديد الذي تتصدره القوى الكبرى.

إن من أهم الأحداث في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات هي أفول نجم الماركسية – اللينينية بإعتبارها ظاهرة وقوة سياسية أيديولوجية وإنتصار الديمقراطية في أرجاء عديدة من العالم، وذلك في سقوط أنظمة دكتاتورية عديدة مع بروز التحولات الديمقراطية السلمية في بلدان شرق أوروبا.

فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية كثرت الأدبيات السياسية في تحليل أسباب إنهيار هذه النظم الشمولية ومنها فقدانها للديمقراطية بمعناها الشامل فأصبح موضوع الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية مواضيع رئيسية في السياسات العالمية.

فقد شهد مطلع التسعينيات " إعترافا غير مسبق بعالمية المبدأ الديمقراطي وإنسانيته، بعد أن كان المثقفون في اليمين واليسار معنا، يقتصرون هذا المبدأ على ثقافة الغرب الرأسمالي اللبرالي وأخذ العالم كله يشهد تحولات جذرية نحو الديمقراطية، أبرزها بالطبع ما حدث في بلدان الكتلة الشرقية الأوروبية، وإن كانت لها إمتدادات مهمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية(الاسد،1991،ص185)، كما أدت الثورة في وسائل الإعلام والاتصال دورا رئيسيا في تحول العالم إلى وحدة واحدة كبيرة، أكثر تأثرا وتفاعلا فيما بين شعوبه ودوله(زكرياء،2012،ص212).

لم تتوقف رياح التحولات الديمقراطية عند تلك الدول، بل أخذت تهب على منطقة الخليج العربي أيضا، وتشكل ضغطا متزايدا على أنظمتها في وقت تجمعت فيه عوامل متعددة ضاغطة أمنية وإقتصادية وإجتماعية، فقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال عشر سنوات حربين طاحنتين كانت لهما تأثيراتهما الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وقد رافقت هذه التأثيرات إنخفاض في أسعار النفط، المورد الرئيسي لهذه الدول، الأمر الذي نجم عنه إنخفاض في دخول هذه الدول، أدى إلى تراجع " الدولة الربيعية" أو كما يسميها البعض الآخر " دولة الرفاه"(الحسن،2017،ص6)، عن تقديم الخدمات والدعم لمواطنيها مقارنة بما كانت عليه في زمن الطفرة

النفطية، شوهد ذلك في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين قبل أحداث سبتمبر 2001، والإحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003، وفشلها في تقديم الصورة المثلى للديمقراطية وإرتفاع أسعار النفط الذي منح هذه الدول مواصلة تقديم الرعاية الإجتماعية إلى مواطنيها، الأمر الذي أثر في تراجع الزخم السابق من المطالبة بالإصلاح إلى حد ما إضافة إلى التزاحم الملحوظ لصالح الدول الكبرى وأولويتها فيها.

وفي الثمانينيات ربط كثيرا من أفراد الطبقة المثقفة عملية الإستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، حيث يعبر أحدهم عن ذلك بقوله " بدون ديمقراطية... لن يكون هنالك ولاء " الأنظمة في دول الخليج" من مواطنيهم ... ولن يكون هناك استقرار دإخلي، لذا فإن الجواب الوحيد هو أن وضعا أمنيا خليجيا لن يتحقق إلا من خلال الديمقراطية الداخلية".

وتعاظمت قضية المشاركة السياسية في أثناء أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وبعدها، وأصبحت من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الست، فحركت هذه الأزمة ركود الحياة السياسية في دول المنطقة، وأثارت عددا من التساؤلات حول سياستها، وتعالت صيحات المطالبة بمزيد من المشاركة الشعبية، وإعتبر البعض إن معظم الأزمات المعاصرة للنظام الإقليمي الخليجي هي" محصلة لغياب المشاركة السياسية" ولم تعد هذه القضية تقتصر على الطبقة المثقفة، بل أصبحت تتداولها أقلام بعض المثقفين من الأسر الحاكمة وتربطها بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولكن من الجدير بالذكر، وكما يعتقد بعض المثقفين الخليجيين، أن المتتبع للأحداث يرى أن الدعوة إلى إقامة مشاركة سياسية فعلية لا تهدف إلى الرغبة في التخلص من الأسر الحاكمة، وإنما تهدف إلى تعديل الأنظمة السياسية القائمة.

ولم تقتصر هذه الأصوات على المثقفين من أبناء المنطقة، بل كثير من الأصوات المثقفة في العالم العربي راحت تدعو حكوماتها إلى ضرورة تشجيع الأنظمة في منطقة الخليج العربي لتطبيق الإصلاح السياسي، فقد دعا جراهام فولر وأيان ليسر، في دراسة لهما نشرت في مجلة فورين أفيرز، الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي في منطقة الخليج العربي، وقالا إنه يجب على الولايات المتحدة الإستمرار في مساندتها للبرالية في المنطقة للمساعدة في تجنب تغيير سياسي عن طريق العنف.

فقد ساهمت عوامل ثلاثة في تراجع الزخم الخطابي الديمقراطي وهي: أحداث 11 سبتمبر 2001 وإحتلال العراق 2003 والفشل في تقديم الصورة الديمقراطية المثلى للعراق الجديد وثالثا الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي مكن دول الخليج في مواصلة تقديم الرعاية الإجتماعية للمواطنين.

ورأى جيمس بيل أنه لتحقيق الإستقرار في منطقة الخليج العربي لابد لشعوب دول الخليج من أن تشعر بأن لها نصيبا في أنظمتها السياسية وأن تدرك إلى حد ما أنها شريك حقيقي في صنع القرارات السياسية التي تؤثر في حياتها.

2.3. حركيات العولمة:

إذا كانت العولمة تعني التطور التقني والإنفتاح الإقتصادي والثقافي والسياسي بين دول العالم، فإن الولوج إلى أتونها يتطلب مجموعة من القواعد الإنتاجية المتكاملة، وتتطلب كذلك عناصر إنتاجية ذاتية من قوى عاملة متعلمة ومعدة إعدادا جيدا لمواكبة التطور التقني، وبشكل قابل للإستمرار والتجديد، والمشكلة كما يراها بعض الإقتصاديين أن مقومات القوة الإقتصادية في معظم دول الخليج لم تصل بعد إلى مستوى يؤهلها لدخول أبواب العولمة بنجاح حقيقي، فمعظم هذه الدول تعتبر أحادية الإنتاج في مورد آيل للنضوب(آل عوير،2002).

وبما أن العولمة تعني الإنفتاح وسيادة منظومة الإقتصاد الحر وتعزيز دور القطاع الخاص وفاعليته، يرى البعض أنه بالرغم من أن الإقتصاد في معظم دول الخليج يستند من الناحية النظرية إلى هذه الأسس فإن هذه الدول من الناحية العملية تغاير تلك الأسس النظرية حيث تقوم الحكومات بدور رئيسي في إدارة النشاطات الإقتصادية الأمر الذي يناقض مفهوم الحرية الاقتصادية ويجعلها متأخرة عن تلك الأسس، كما أن الحكومات الخليجية هي المشرع الأول والأخير في كل ما يتعلق بالسياسات الإقتصادية والمالية، ويظهر أن دور القطاع الخاص هامشي في المشاركة أو الإعداد لهذه السياسات(العيسى،2005،ص116).

ووفقا لبعض الإقتصاديين فإن إرهاصات العولمة القسرية قد تؤدي إلى أربع نتائج هي: ضعف وإنكشاف المنطقة إقتصاديا وتجاريا أمام التكتلات الإقليمية والدول الصناعية، وتعرضها بالتالي إلى ألوان من التبعية والإبتزاز السياسي، وهيمنة الإتجاه الواحد في العلاقة المتبادلة بين دول المنطقة والعالم الخارجي، مع إحتمال فرض أنها قهرية من العلاقات التجارية التي تدر أكبر قدر من الفوائد للطرف الآخر وضعف الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التكتلات الإقليمية والعالمية.

ويطرح شملانا لعيسى أسئلة مهمة حول قدرة الأنظمة الخليجية على التعامل مع أبعاد العولمة الإقتصادية وآثارها، نظرا إلى إرتباط الإقتصاد بالسياسة، والأسئلة هي:" هل تستطيع دول الخليج مواكبة النظام الإقتصادي العالمي دون المساس بطبيعة وهياكل الأنظمة السياسية ؟ وهل يمكن تحرير الإقتصاد دون تحرير الإنسان والمجتمع ؟ وهل تستطيع دول الخليج الوصول إلى تحقيق مبدأ سيادة القانون والمساواة والعدل والشفافية في ظل مجتمعات تقليدية تحكمها الشخصانية والقبلية ؟"(العيسى،ص118) .

ويطرح بعض المفكرين في منطقة الخليج سؤالا حول تأثير العولمة ببعديها الإجتماعي والثقافي وهو: هل تستطيع المجتمعات الخليجية التقليدية والقبلية الصمود في وجه التغيرات القيمية التي تجلبها العولمة.

وللعولمة أيضا تأثيرات سياسية وأمنية على دول مجلس التعاون الست، إذ يرى بعض المحللين السياسيين أن تأثير ظاهرة العولمة في الواقع العربي بشكل عام تتمثل كالآتي:

تناقض سلطات الدولة القومية، فقد بدأت مفاهيم السيادة الوطنية بالتآكل بسبب العولمة، ولكن ما يشاهد في منطقة الخليج في الوقت الراهن ليس تراجع الدولة أو نهايتها بل تراجع أو نهاية الدولة الربيعية التي هيمنت على حياة الأفراد والمجتمع في دول الخليج طوال العقود الثلاثة الماضية، إن نهاية الدولة الربيعية وظهور بعض البوادر اللبرالية الجديدة في بعض دول الخليج لا تعني نهاية الدولة ذاتها، لأن هذه الدول لا تزال متمسكة بمصدر الدخل الرئيسي (النفط)، وترفض منح القطاع الخاص حرية أكثر في تملك بعض مؤسسات القطاع العام، وما يحدث في منطقة الخليج اليوم هو أن الأعباء المالية على الحكومات بدأت تزداد بقوة، ولذا اتجهت الدول الخليجية إلى إجراء إصلاحات في التشريعات الإقتصادية والأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

– شعارات الديمقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية وإحترام حقوق الإنسان التي ترفعها العولمة، وهو ما يخلق تحديات كبيرة للدول الخليجية.
تساهم وسائل الإعلام في عصر العولمة في تفجير قضايا الأقليات في الوطن العربي، وحق التدخل في شؤون الدول، وخصوصا الضعيفة منها.

خاتمة:

إن بناء أي معادلة أو نظرية للأمن بمفهومه الشامل، لا بد أن تبنى على مفهوم الأمن المشترك الذي يقصد به سعي كافة الدول القاطنة في إطار البيئية الجيوسياسية للمنطقة إلى بناء نظرية الأمن الإقليمي القائمة على ترتيبات توافقية تكاملية و تعاونية تعمل على الحد من الصراعات البينية و بناء منظومة تفاعل جماعية ذات رؤية تكاملية لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين دول المنطقة.

التوصيات:

1) الحفاظ على الشرعية السياسية من خلال العمل على إطلاق حزمة من الإصلاحات السياسة.
2) إن أمن دول النظام الاقليمي الخليجي لا يرتبط فقط بحماية الثروة النفطية، بل إن الهدف الأمني الحقيقي هو: حماية وتنمية الهوية، وبناء نظام إجتماعي وإقتصادي وسياسي قوي ومتين.
3) إن أهم وسيلة لتعاون سيكون في البداية خلق مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة بين الشعوب مما يشجع عمليات التقارب السياسي والاجتماعي والثقافي.
4) إن عملية حل أو ايجاد الحلول النهائية للمشاكل المطروحة تبقى ضرورية في الوقت الحالي، ونخص بالذكر مشاكل الشرعية وذلك لما تسببه من لا استقرار.

قائمة المراجع:

أحمد، يوسف أحمد.(1988).الصراعات – العربية- العربية 1945-1981: دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

آلان غريش ،ودومنيك فيدال.(1991).الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة، ابراهيم العريس، ليماسول: دار قرطبة.

باقر، سليمان النجار.(2008). الديمقراطية العصيبة في الخليج العربي، لندن: دار الساقي.

بطرس ،بطرس غالي(1999). "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية".السياسة الدولية، العدد114، أكتوبر.

دستور الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.

شعلان ،العيسى.(2005). التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية، في : مجموعة مؤلفين : الخليج تحديات المستقبل، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

علي بن صميخ ،بريك آل عوير.(2002). أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-1999، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

علي خليفة ،الكواري، معد ومحرر.(2002). الخليج العربي والديمقراطية: نحور رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غسان ،سلامة.(1987) المجتمع و الدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فؤاد ،زكرياء.(1992) مستقبل الديمقراطية بعد الأزمة، في: سعد الدين ابراهيم وحسن وجيه " محرران": أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية و أمريكية، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، والكويت: دار سعاد الصياح.

محمد، الرميحي(1975)، "حركة 1938 الإصلاحية في الكويت و البحرين و دبي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية .

محمد، حسن العيدروس.(1985).العلاقات العربية الايرانية 1921- 1971، الكويت: ذات السلاسل.

محمد عابد، الجابري.(2001)العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد غانم، الرميحي.(1984).الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية، ط2 ، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة.

محمد محمود، ربيع.(1979).الاديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
ناصر الدين، الأسد.(1991).أزمة الخليج: محاولة للفهم، لندن: دار الساقي.
يوسف، الحسن(1997). "دولة الرفاه في الخليج: من الحرمان الى الرفاه الى المشاركة" في: أوراق استراتيجية خليجية، العدد 4، الشارقة: مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية.

Bernard, Louis (May –June 2005).freedom and justice in the modern Middle East, foreign affairs -41.
Bernard, Louis.(2010) Faith and power, Oxford: oxford university press.
Christine, moss helms.(1984). iraq: Eastern fhank of the Arab World, Washington: DC, brooking institution.
Christopher, m.davidson.(2005). the United Arab Emirates, London: lynue reinner publishers..
Gawdat, Bahgat(1995). Military security and political, Stability in the Gulf, ArAB studies Quart trey vol, 17, No, 4.
Graham fuller, and Ian lesser(may-June 1997), Persian Gulf myths, foreign affairs.
Jill ,crystal,(2001).civil society in the Arabian gulf, in : augus this richard norton ,ed ,civil society in the middle east (boston,ma,liedeni vd.2.
Zat may khalilzad(summer 1995), the United States and the Persian gulf, preventing regional hegemony, survival, Vol 37 no 2